

لأهم بما هو آت :

شهادة ١ - لفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١ قسم ١٤ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٥ (ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد اضافى قدره ٨٩٠٠٠٠ ج ( تسعة وثمانون الفا وأثنان وستون جنها) لتسديد باقى السلفة الممنوحة للادارة من الاحتياطى العام لتكاليف شراء عملية الانارة بالغاز بالقاهرة .

لأؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من زيادة ايرادات الادارة المذكورة على مصروفاتها .

شهادة ٢ - لفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١ قسم ١٤ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٥ (ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة) باب ٤ (أبواب أخرى) اعتماد اضافى قدره ٥٠٠٠٠٠ ج (خمسة الف جنيه) وذلك قيمة ما أضيف لحساب الاحتياطى الخاص بالادارة .

لأؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من فائض ميزانية الادارة المذكورة للسنة المالية نفسها .

شهادة ٣ - للى وزيرى المالية والاقتصاد والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين فى ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ (٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢)

محمد هبى المنعم

بأمر لوصى العرش الموقت

ئيس مجلس الوزراء

محمد هبى لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

هبى الجليل إبراهيم العمرى

وزير الأشغال العمومية

فرد هبى

لرسوم

باللحة الداخلية للكلية البحرية الملكية

بأسم ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقت

لأعد الاطلاع على الموسوم بقانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٢ بالألحة الأساسية للكلية البحرية الملكية ؛

لأعمل موافقة مجلس الكلية ؛

لأعمل ما ارتأه مجلس الدولة ؛

لأبناء على ما عرضه وزير الحربية والبحرية، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

٣ - الفنون البحرية رقم ١ :

أجهزة - أشغال المخاطيف - آلات بحرية .

٤ - الفنون البحرية رقم ٢ :

أنواع السفن التجارية - المصطلحات البحرية .

امتحان آخر السنة

١ - العلوم البحرية رقم ١ :

الملاحة العامة - الفلك - الملاحة الفلكية .

٢ - العلوم البحرية رقم ٢ :

البوصلة المغناطيسية - الظواهر الجوية - أشغال الأسطول - المد والجزر - المساحة البحرية .

٣ - العلوم البحرية رقم ٣ :

الملاحة الساحلية - أشغال الخريطة .

٤ - الفنون البحرية رقم ١ :

أجهزة - أشغال المخاطيف - أعمال القطر - آلات بحرية - أعمال الإذاعة .

٥ - الفنون البحرية رقم ٢ :

أنواع السفن - واجبات الضابط المنوب - المصطلحات البحرية - التوجيه وأوامر المدنية والساكنات .

لرسوم بقانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتمادين إضافيين فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١

بأسم ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقت

لأعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لأبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس

الوزراء ؛